

## ملحق: توصيات شبكة أعمال برنامج الاستثمار للشرق الأوسط و شمال إفريقيا-منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية الساعية لتحسين المناخ الإستثماري في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

### أ. سياسات ثابتة ومنفتحة ذات شفافية و قابلية للتنبؤ

1. إن الأسواق المفتوحة و توفر بيئة أعمال قابلة للتنبؤ أمور مهمة لضمان الثقة التي يطلبها المستثمر لإتخاذ المجازفات المتلازمة مع إستثمار رأس المال.مع أن وجود شروط دولية حول الشفافية و الإنفتاح نحو الإستثمار و إظهار الإلتزام بالمسارات متعددة الأطراف لا تكفي لزيادة تدفق الإستثمارات إلا أنها شروط ضرورية لتحسين المناخ الإستثماري بشكل عام. يجب على السياسات أن تكون ثابتة ومنفتحة ذات شفافية و قابلية للتنبؤ حتى تكون بمثابة حجر اساس للجهود الوطنية والمتعددة الأطراف لتدقيق الإستثمارات الداخلية. على كافة الشروط المؤثرة على حقوق الإدخال ونشاطات ما بعد الإستثمار مثل القطاعات المغلقة إلا للمستثمر المحلي و الشروط الموضوعية على المشاريع المشتركة، الضرائب، إلخ. أن تكون متوفرة بشكل عام و قابلة للتدقيق و المراقبة القضائية.

2. على الحكومات التحرك على المستوى الدولي و المحلي و الإقليمي لضمان التالي:

- ثبات القوانين و التشريعات بحيث تكون متوفرة و سهلة الفهم للأشخاص المهمين بالإستثمار والأشخاص عامة.
- إعطاء الإشعار الكافي قبل تعديل او طرح قانون جديد لكي يتمكن مجتمع الأعمال من طرح الآراء بشكل مناسب.
- أن يتم إستشارة الراي العام لإبداء آراءهم قبل وضع قوانين جديدة او تعديلات على قوانين معتمدة.
- الشرح الواضح للأسباب الموجبة و أهداف القوانين الجديدة او التعديلات على القوانين الموجودة.
- توفر الأدلة على الأخذ الجاد بعين الإعتبار الراي العام حول القوانين الجديدة او التعديلات المطروحة.
- توفر نقاط توفير المعلومات للمستثمرين من العامة حول المواضيع ذات الصلة بالإستثمار و قطاع الأعمال.
- أن تكون القوانين الجديدة او المعدلة واضحة و سهلة الفهم لتسهيل القدرة على التنبؤ بالنجاح و التقيد بالمطلوب من قطاع الأعمال.
- إعطاء مهلة زمنية معقولة لتنفيذ القوانين.
- التأكد من أن المسؤولين الإداريين المعنيين بتصميم و تنفيذ قوانين الإستثمار مدربين و متحفزون و مسؤولون و قادرين على القيام بأعمالهم بأمانة.

### ب. وضع أجنداث إصلاح المناخ الإستثماري بطريقة مرنة و بالحوار و التعاون مع مجتمع الأعمال

3. يجب على أجنداث إصلاح المناخ الإستثماري لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن تكون مرنة و قابلة للتكيف مع واقع الدولة و متطلباتها الفريدة. يجب أن يرافق مقترحات الإصلاح الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني والأعمال. إن أفضل طريقة لتحصيل المرونة و التعاون مع الأعمال هي من خلال هيئات تشجيع الإستثمار التي تلعب دورا أساسيا في بناء العلاقات ما بين الأطراف المعنية بالإقتصاد.
4. يجب توفر صلاحيات واضحة لهيئات تشجيع الإستثمار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدعم إنشاء مناخ إستثماري مناسب من حيث الهيكل التشريعي و لتقديم كافة الموافقات للمستثمر المحلي و الأجنبي و ذلك خلال فترة زمنية معقولة، بما في ذلك تقديم خدمات ما بعد الإستثمار، و ذلك من اجل دعم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وإستهداف المستثمر بطريقة فعالة.
5. تلعب بعض هيئات الإستثمار دورا في التأثير على التشريعات المعنية بالإستثمار في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و ذلك من خلال إقتراح مشاريع قوانين، و التعليق على السياسات التشريعية و تقديم النصائح للحكومات و المؤسسات التشريعية. يدعم مجتمع الأعمال توجه البرنامج نحو تشجيع هيئات الإستثمار للعمل كمحفزين للإصلاح.
6. إزالة الحواجز على التجارة و فتح القطاعات للإستثمار الخاص و الأجنبي و تخفيض التكلفة العالية للنقل في المنطقة لما في ذلك من مصلحة لتحسين اجنداث الإستثمار في المنطقة.

## ج. إنشاء نظام ضريبي جذاب و متين للاستثمار

7. مع تلاشي الحواجز المالية، يصبح أثر التفاضل الضريبي أكبر على تدفق التجارة و الاستثمار و بالتالي تصبح السياسة الضريبية عامل مهم في هيكل الدولة التشريعي لجذب الاستثمارات.
8. يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل عند النظر الى السياسة الضريبية لدولة ما، مثل مواضيع إدارة الضرائب، النظام القضائي، الفحص الرسمي للحسابات، اللوائح الإجرائية الضريبية، و جباية الضرائب المباشرة و غير المباشرة. إن برنامج الاستثمار للشرق الوسط و شمال إفريقيا مستعد للإستمرار بمساعدة الدول على تحسين فاعلية نظمها الضريبية من خلال حذف الإجراءات الضريبية التي تضر بتدفق الإستثمار و التجارة، و من خلال منع إزدواجية التحصيل الضريبي و مواجهة الإحتيال الضريبي.
9. يرى قطاع الأعمال ان إنشاء نظام ضريبي حيوي و حوافز مالية و غير مالية لجذب الإستثمار قد يكون أداة فعالة لبعض دول المنطقة، إلا ان شبكة الأعمال هذه تفضل إدارة ضريبية فعالة و ذات شفافية مع نسب أكثر إنخفاضا للحوافز. في حالة تطبيق الحوافز الضريبية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تكون غير متحيزة ، ذات شفافية و متوازنة و مترابطة و لا تحرف التجارة و تنجس نحو جذب الإستثمارات طويلة المدى..
10. خلاصة: إن العوامل الرئيسية لهيكل ضريبي يدعم الإستثمار و النمو الإقتصادي تتضمن:

- نظم ضريبية ذات شفافية و قابلة للتنبؤ
- قاعدة ضريبية واسعة مع نسب منخفضة
- عدم إزدواجية الضرائب
- أن يقوم قانون تسعير النقل على مبدأ (arm's length principle) كما ورد في إرشادات منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية حول هذا الموضوع و على الحكومات أن تتبع هذه الإرشادات روحا و ضمنا.
- إستشارة مجتمع الأعمال حول الأمور الضريبية.

## د. تحسين ممارسات حوكمة الشركات

11. زيادة النمو و أداء الشركات و ضمان إحترام حقوق المساهمين هي جوهر حوكمة الشركات. إن النقاش القائم حول حوكمة الشركات يجب أن يبقى مقيد بهذه المواضيع. إن أهداف السياسات لغير الأعمال تعتبر خارجة عن نطاق هذا النقاش.
12. تحت شبكة أعمال برنامج الإستثمار للشرق الأوسط و شمال إفريقيا- برنامج الإستثمار التابع لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية السعي لتحسين ممارسات حوكمة الشركات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. يجب جمع الأشخاص الرئيسيون ذو صلة بالموضوع مع نظرائهم من دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بالإضافة الى مؤسسات دولية اخرى و إقتصادات ناشئة للتعاون، خاصة في ما يتعلق بالسياسات و تبادل الخبرات و ذلك من أجل تنمية توصيات مشتركة و متابعة تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بحوكمة الشركات في ما يخص قطاع الأعمال.

## ه. التزام قطاع الأعمال

13. يقترح قطاع الأعمال توسيع شبكة الأعمال في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية من خلال السعي لإنضمام كافة جمعيات القطاع الخاص و ممثلين عن المستثمرين الأجانب للمساعدة في تقوية الحوار ما بين الحكومة و القطاع الخاص في المنطقة و تحسين المناخ الإستثماري.

ستقوم شبكة الأعمال بالتالي:

- تقوية صوت القطاع الخاص في المنطقة و صورتها كموقع جاذب للإستثمار.
- الحوار مع حكومات المنطقة و الدول المانحة و المؤسسات الدولية المالية حول السياسات و الأولويات المشتركة و مسيرة و سرعة الإصلاحات اللازمة.
- تقوية الشراكات في الشبكة ما بين الأعضاء في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية.

14. ترحب شبكة الأعمال في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالإقرار الوارد في الإعلان الوزاري 2005 و الذي يذكر أهمية إستشارة قطاع الأعمال حول أولويات السياسات و الإصلاحات الإقتصادية.

15. تعتزم جمعيات الأعمال الموافقة على هذا البيان القيام بمشاورات مع حكومات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و حكومات منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية و ذلك ضمن إطار اللجنة التوجيهية و مجموعات العمل الخمسة.